الشباب الجامعي وأولويات بناء الدولة

د. خالد عمر مـــــــــــادي

كلية الاقتصاد/ جامعة طرابلس

ملخص:

لقد كان تفعيل مشاركة الشباب في الحياة السياسية الليبية من أهم المتطلبات الملحة في ليبيا ما بعد فبراير،ولذا حاولت الدراسة كشف رؤيتهم واتجاهاتهم للحلول والمشكلات التي تعترض عمل المؤسسات .وهدفت لإيضاح وقياس عمق الفهم والمتابعة لهذه الشريحة، ومعرفة ماهي القضايا التي تحوز اهتمامها. فالمشاركة السياسية الفاعلة لفئة الشباب سوف يتوقف عليها نجاح تجربة التحول السياسي لليبيا في المستقبل.ومثل أحد الأهداف الأساسية في تعزيز مفاهيم المواطنة أو مفاهيم الحرية والديمقراطية والمشاركة الفعلية في السلطة،وقد أثبتت الدراسة وجود اهتمام وتركيز على القضايا الأساسية لقيام الدولة واستقرارها،مما يتطلب وضع سياسة متكاملة من أجل ضمان تغيير مجتمعي حقيقي.

مقدمة:

تحاول هذه الدراسة التركيز على البعد السياسي للشباب الجامعي من خلال وضع بعض المؤشرات لهذه الشريحة وقياس رؤيتها وتحديد أولوياتها للقضايا السياسية، والاجتماعية،والاقتصادية التي تستلزمها المرحلة الحالية التي تعيشها ليبيا.من منطلق إن اختيار أولويات البرامج والسياسات والاقتصادية،يجب أن تبدأ وتكون منطلقة من احتياجات وحاجات وضرورات الظروف الداخلية المحلية الليبية والشباب هم العنصر الاستراتيجي فيها. وتهتم هذه الدراسة باستقراء مواقف الشباب الجامعي،باعتبار أن الشباب هو الشريحة الاجتماعية التي يعول عليها في قيادة حركة التغيير في حاضر ليبيا ومستقبلها؛وهى محاولة لفهم طبيعة ورؤية هذه الفئة الشبابية إضافة إلى فهم اتجاهاتهم الأمر الذي يساعد في تحديد آليات العمل بما يخدم هذه الفئة وكافة الشرائح المختلفة.فقد كان من رهانات التحول السياسي لليبيا

تفعيل مشاركة الشباب في الحياة السياسية من أجل ضمان التغيير السياسي الحقيقي وتحقيق التنمية في ليبيا.

ومن ثم فماهى رؤيتهم وموقفهم من المسائل والقضايا والبرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعمل عليها الحكومات الليبية بعد فبراير؟ خاصة وإن الحكومات ورثت تركة مهترية على مختلف المجالات وانهيار كامل لكافة مؤسسات الدولة.

ويكون أن هذه الشريحة هي أكثر الشرائح استجابة للمتغيرات الاجتماعية والسياسية،والأكثر عرضه لتداعياتها ناهيك عن أنه يعكس ما لدى هذه الشريحة من أقتناعات واتجاهات في تغيير الواقع الذي أوجدوه ويشاركون في صنعه.

أولاً ـ أهمية الدراسة:

تأتى هذه الدراسة لمثل هذا الموضوع انطلاقا من الإحساس بوجود تغيير حقيقي في المناخ السياسي والاجتماعي،وفى ظل انفتاح كبير نحو مزيد من حرية التعبير والتفكير والاتجاه نحو مشاركة سياسية مجتمعية أوسع.

تعد البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية صلب اهتمام المجتمع الليبي في واقعه الحالي،ومن ثم من المهم رصد مواقف الشباب منها ونظرتهم حيالها.

تسعى الدراسة لإيضاح وقياس عمق الفهم والمتابعة لهذه الشريحة ومعرفة ماهي القضايا التي تحوز اهتمام أكبر عندهم.

معرفة العلاقة بين اتجاهات الطالب الجامعي نحو السياسات العامة والتصورات ومكانتها، وأهميتها تبعا لمتغير النوع والعمر والانتماء الحزبي والتخصص الدراسى.

توضيح مقدار الوعي السياسي والثقافة السياسية لهذه الشريحة، ووضعها على مسطرة البحث للمهتمين والمسؤولين والباحثين.

ثانياً ــ مشكلة الدراسة:

تعتمد الدراسة في تتبعها لهذه الشريحة على تساؤلات مفادها:

ما رأي الشباب الجامعي في البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تعمل عليها الحكومة؟

هل توجد فروق دالة بين إيجابات عينة الدراسة حيال القضايا وأولوياتها تبعا للجنس والتخصص العلمي؟

ثالثاً ـ فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

إنّ التغيرات التي شهدها النظام السياسي الليبي لها كبير الأثر على اتجاهات الشباب نحو البرامج والسياسات والقضايا وأولوياتها عند التطبيق من قبل صانعي القرار ومواقفهم ومدركاتهم.

رابعاً ـ منهجية الدراسة:

حيث يعتمد تحديد موقف الشباب من القضايا الرئيسة باستخدام استمارة الاستبانة،لغرض فهم أعمق لأهم القضايا الملحة وسوف يتم تفريغ الإجابات في جداول وإجراء تحليل لتلك البيانات التي يتم الحصول عليها مستخدما في ذلك التكرارات،لإجابة عينة الشباب الجامعي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والنسبة المئوية لهذه التكرارات لمعرفة الأهمية النسبية لكل قضية حسب أهميتها عند الشباب الجامعي،وكذلك لمعرفة العلاقة بين المتغيرات الجنس والتخصص.

خامساً ـ حدود الدراسة:

الحدود المكانية: جامعة طرابلس وبالتحديد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

حدود العينة: الشباب الجامعي، اختيرت لطبيعة موضوع الدراسة وكذلك لتوافقه مع قدرات الباحث وإمكاناته وهى عينة عشوائية من مختلف تخصصات كلية الاقتصاد بلغ حجمها 200 طالب وطالبة.

الحدود الزمنية: فترة تطبيق الاستمارة شهر ابريل 2018.

سادساًـ مصطلحات الدراسة:

1. **الشباب الجامعي:** كفئة عمرية لها بنيتها وظروفها،ويزداد من خلالها اهتمام الشباب الجامعي بمشكلات الحياة المختلفة،كما تشغله فكرة العمل،ويزداد اهتمام الشباب بفهم الآخرين والقضايا المعيشية بطريقة أكثر موضوعية ويكتسب اتجاهات ومواقف حيالها ويتأثر بهذه المرحلة بصورة كبيرة.
والجامعة؛ تعنى بتنمية الشخصية للشاب وتزداد عنايتها له بالمعرفة العلمية ومن خلالها- يحقق استقلالية ورؤية واضحة له وفى هذه المرحلة يميل الشاب الجامعي إلى الاهتمام بموضوعات السياسة والاقتصاد ومتابعة الشأن العام،وبصورة أكبر تعزز الكثير من القيم نتيجة تفاعله في الجامعة والبيئة المحيطة بها بشكل أوسع.
2. **بناء الدولة:** الدولة هي الكيان السياسي الذي تتوحد فيه الأركان الأساسية المعروفة السلطة والمقوم الجغرافي المكاني،والوجود البشرى(الشعب) والذي تمثله جزء من شريحة عينة الدراسة، ووجودها وكينونتها تعتمد على استقرار وفاعلية ومقدرة مؤسساتها وبناياتها الوظيفي والهيكلي ،ومن ثم مقدار وإدراك هذه الفئة العمرية والشبابية لأهمية بناء مؤسسات الدولة وإعادة دورها.

سابعاً ـ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات في ليبيا والوطن العربي حيال موضوع الاتجاهات السياسية للشباب منها:

دراسة السيد عفيفي: حيث نبهت على أهمية هذه الشريحة، وأشارت الدراسة إلى دور الوعي السياسي وأهميته في مجال الشأن العام،والعلاقة بين الاتجاهات والرؤى ودور وسائل الإعلام وأن الاتجاهات والمعارف قابلة للتغير في ضوء ظروف معينة طبقا لظروف التوجه الإعلامي،وتوصلت إلى استنتاج ضعف مشاركة الشباب الجامعي،والنسبة الضئيلة منهم منتمون للأحزاب السياسية،وإلى هموم مشكلة البطالة التي تسيطر على عقولهم. [1]

[1] – السيد عفيفي ،دور وسائل الإعلام الجماهيري فى تنمية الوعي السياسي لمشاركة السياسية لطلاب الجامعات،**بحوث في علم الاجتماع المعاصر**(القاهرة:دار الفكر العربي،1996)ص 214-263

دراسة أيمن المشايق: وهى دراسة ميدانية طبقت على طلبة جامعة الكويت حول بعض القضايا في الساحة الكويتية وتقيمها لها،وبينت الدراسة أن عينة الطلاب لم يكن لهم معرفة وإلمام بالقضايا والسلطات المختلفة وأدوارها، وقد عرضت هذه الدراسة بعض النصائح المتعلقة برفع مستوى إدراك الطلاب بالمؤسسات ودورها وواجبهم نحوها،بعدما أظهرت تدن واضح في مستوى وعي الطلبة،وعدم معرفتهم بأقل قواعد التفريق بين السلطات المختلفة. [1]

دراسة رحمة أنطوان: حول عينة من طلبة جامعة الكويت حول رؤيتهم لمستقبلهم،وركزت الدراسة على التعرف على ما يعتقده الطلاب لمستقبلهم وكان من نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة يأملون أدواراً ومستقبلاً زاهراً وتوصلت أن هناك تأييداً لمشاركة الشباب في الحياة السياسية. [2]

دراسة عبد العزيز الغريب: حول موقف الشباب السعودي من الإصلاح الاجتماعي والسياسي والتي عرفت لوجود اهتمام من قبل المشمولين للدراسة لمجمل القضايا المعروضة عليهم،ومن نتائج هذه الدراسة أن هناك تزايدا في الاهتمام بالقضايا المطروحة،وأوصت الدراسة بالحاجة إلى مزيد من الدراسات الميدانية للتعرف على تطلعات هذه الفئة وتفعيل دورها لنجاح كل المبادرات المختلفة. [3]

دراسة سلامة سعد: حول العوامل الاجتماعية المؤثرة على المشاركة السياسية للشباب الجامعي الليبي، وهدفت الدراسة للتعرف على أهم العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية في ليبيا،وأظهرت[4] الدراسة أن هناك عوامل عديدة تحول دون مشاركة

---

[1] –أيمن عواد المشايقة"محرر"، الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت:دراسة ميدانية،**مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**(الكويت:جامعة الكويت،السنة 31،العدد118،2005)ص43-75.

[2] – رحمه أنطوان،اتجاهات طلبة جامعة الكويت نحو مستقبلهم الاجتماعي والسياسي والثقافي،**المجلة العربية للعلوم الإنسانية**(الكويت:جامعة الكويت،العدد 77،2006)ص121-158.

[3] – عبدا لعزيز بن على الغريب،موقف الشباب الجامعي من الإصلاح الاجتماعي والسياسي بالمملكة العربية السعودية،**مجلة العلوم الاجتماعية**(الكويت: العدد 3،المجلد 36،2008)ص81-134.

فاعلة وأهمها غياب وجود أحزاب سياسية التي لم يكن لها وجود في ليبيا ما قبل 2011، بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة من متوسط إجابات العينة عن أثر الأسباب القبلية والاجتماعية وتأثيراتها في مشاركة هذه الشريحة الفاعلة.[1]

دراسةً المحروق:

حول التوافق وعلاقته وبالمشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة ،وهدفت الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقة بين المشاركة السياسية لطلاب الجامعة ومقدار التوافق في الحياة السياسية،وكشفت الدراسة عن وجود فروق دالة بين مشاركة الذكور أكبر من الإناث في العملية السياسية،مما يتطلب ضرورة رفع من هذه الشريحة حتى تكون أكثر فاعلية في العمل السياسي.[2]

دراسة مفتاح الشكري:

حول التفكير العلمي لدى الطالب الجامعي واتجاهاته نحو التغيرات السياسية في ليبيا،وقد اهتمت هذه الدراسة بالعوامل المؤثرة على المستوى الاكاديمي للطالب الجامعي،وتركزت حول التنبؤ بمستويات أداء الطلاب في المرحلة الجامعية،وأوصى بضرورة تطوير تدريس المواد العلمية.[3]

ثامناً.عرض النتائج وتحليلها:

الخصائص الاجتماعية العينة: بلغ عدد أفراد العينة 200 طالب،شكل الذكور منهم 140 طالباً بنسبة وصلت 70%، وبلغ عدد الإناث 60 طالبة بنسبة 30% وهى نسبة متوافقة مع نسب الذكور والإناث لمجتمع الدراسة .

النوع	العدد	النسبة%
ذكور	140	70
إناث	60	30
المجموع	200	100

[1] – سلامة الفائز سعد، بعض العوامل الاجتماعية المؤثرة على المشاركة السياسية للشباب الجامعي،**مجلة المتكأ** (بني وليد: مركز المتكأ للدراسات الإستراتيجية ،العدد1،2016)ص16–33.

2–على محمد المحروق،التوافق وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة،مجلة الجبل العلمية(الرنتان:جامعة الجبل الغربي،العدد1،2016)ص133–167.

[3] – مفتاح محمد الشكرى،التفكير العلمي لدى الطالب الجامعي واتجاهاته نحو التغيرات السياسية فى ليبيا،**مجلة العلوم الاجتماعية**(الخمس:جامعة المرقب،العدد 5،2014).ص 239–260.

جدول(1) حول توزيع المبحوثين بحسب الجنس.

أما بالنسبة لتوزيع العينة على أقسام الكلية وتخصصاتها فقد كانت حسب اتجاه ميول العينة والتي تشير إلى نسبة كبيرة منهم في تخصص المحاسبة والتجارة الالكترونية بنسبة 30 في المائة وتنخفض هذه النسبة في التخصصات إدارة الأعمال والعلوم السياسية إلى أقل من النصف بنسبة 12.5 في المائة،وهذه الفروق في متغيرات التخصصات العلمية بين العينات بالضرورة لها تأثيرات على المواقف واختلافاتها بشكل كبير بسبب اختلاف التخصصات والمستوى الفكري والعلمي.

التخصص العلمي	العدد	النسبة
تجارة الإلكترونية	60	30
للاقتصاد	30	15
المحاسبة	60	30
إدارة الإعمال	25	12.5
علوم سياسية	25	12.5
المجموع	200	100

جدول(2) توزيع المبحوثين بحسب التخصص العلمي.

وعند النظر إلى توزيع أفراد العينة على المنتمين حزبيا،أظهرت الدراسة أن الطلبة الذين ينتمون إلى أحزاب سياسية شكلوا مانسبتة 12.5 وترجع قلة الانتماء الحزبي إلى حداثة المعرفة بالأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية حيث مازال الانتماء الحزبي يدخل في بند العيب والأجندات ومن ثم فتأثيرهم الفكري بعيد بحكم حداثة التجربة الحزبية،وعدم وجود قواعد مجتمعية وشبابية لديهم.

2. موقف الشباب الجامعي للبرامج والقضايا والسياسات من حيث أهميتها:

توصلت الدراسة إلى تحديد وترتيب أهم البرامج والإجراءات السياسية والاقتصادية من وجهة نظر الشباب الجامعي من خلال تحديد أعلى عشر مسائل

وقضايا لنسبة من إجابة المشمولين بهم جدا،ومن أجاب بمهم تصل إلى مايقرب من ثلثي إجابات المبحوثين. وقد كانت أكثر عشر أولويات من خلال اختيار إجابة مهم جدا.

المرتبة الأولى: توفير فرص وظيفية للشباب 97.5%

الثانية: تطوير التعليم والصحة بما يحقق النمو الاقتصادي 95%

الثالثة: إعادة هيكلية الشرطة والمؤسسات الأمنية 90%

الرابعة: تأمين الإسكان الميسر لكل مواطن واستقلال القضاء وتعزيزه 85%

الخامسة: نزع السلاح وتفكيك الميليشيات والمصالحة الوطنية82.5%

السادسة: محاربة الفساد82%

السابعة: زيادة مرتبات الموظفين،ودعم حقوق الإنسان وتجريم التعذيب والاختفاء القسرى77.5%

الثامنة: إعطاء قروض ميسرة للمواطنين 72.5%

التاسعة: تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية 67.5%.

العاشرة: الحرية الكاملة لوسائل الإعلام والصحافة65%

ويشير هذا الترتيب إلى نظرة الشباب إلى القطاعات الأكثر ضرورة للبدء في الاهتمام بها،حيث تشكل له أولوية ومما يتطلب من السياسات الحكومية ضرورة إدارة هذه القضايا والعمل عليها.

كيف رأى الشباب الجامعي البرامج والقضايا منفردة من خلال الآتي:

الأولويات كما يراها الشباب		النسبة%				
ت	البرامج والقضايا	مهم جدا	مهم	لا أدرى	غير مهم	غيرمهم جدا
1	تطبيق اللامركزية ودعم الإدارة المحلية	60	17.5	22.5		
2	الحرية الكاملة للإعلام والصحافة	65	22.5	10	2.5	
3	الفرص المتساوية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية	35	32.5	10	17.5	5
4	إشراك الثوار في تولى المناصب الإدارية والسياسية	35	20	35	7.5	2.5
5	نزع السلاح وضبط التشكيلات المسلحة	82.5	10	7.5		
6	المصالحة الوطنية	82.5	12.5	5		
7	تطبيق العدالة الانتقالية	67.5	20	10	2.5	
8	إعادة هيكلة الشرطة والمؤسسات الأمنية	90	7.5	2.5		
9	تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين	52.5	25	15	7.5	
10	محاربة الفساد	80	2.5	7.5	5	5
11	استقلالية القضاء وتعزيزه	85	7.5	7.5		
12	إعطاء القروض الميسرة للمواطنين في مختلف المجالات	72.5	22.5	5		
13	توفير الفرص الوظيفية للشباب	97.5		2.5		
14	تخصيص جزء من الدخل الوطني للأجيال القادمة	55	32.5	7.5	5	
15	تأمين الإسكان الميسر لكل مواطن	85	10	5		
16	تطوير التعليم والصحة بما يحقق النمو الاقتصادي	95	5			

17	الاعتماد على المتخصصين الاكاديمين فى الإصلاح والتطوير	57.5	22.5	17.5	2.5	
18	إلغاء الدعم عن السلع الأساسية	27.5	22.5	37.5	10	2.5
19	تكافؤ الفرص في المناصب الرسمية	35	37.5	22.5	2.5	2.5
20	حق الترشح للانتخابات للمجالس المحلية	42.5	27.5	25	2.5	2.5
21	عرض الحسابات الختامية لموازنة الدولة في وسائل الإعلام	52.5	17.5	27.5		2.5
22	دعم حقوق الإنسان وتجريم التعذيب	77.5	10	12.5		
23	زيادة المرتبات للموظفين	77.5	22.5			

بحسب جدول:(3) توزيع القضايا ونسبتها إجابات المبحوثين.

أبدأ المبحوثون اهتمامهم بنسبة 60% لمهم جدا حيال مسألة تطبيق اللامركزية ودعم الإدارة المحلية،وبعضهم أعدها أنها مهم شكل نسبته 17.5%، بينما ارتفعت مع الإجابة لا أدرى 22.5%، وغابت الإجابة بغير مهم،وغير مهم جدا عن الإجابات.وهى نتيجة تعطي حجم معقول من الاهتمام مقارنة بالقضايا الأخرى التي نالت اهتمام أكثر منها في الدراسة ويظهر أن تلك القضية قد لا تحوز بميول كبير عند شريحة الشباب الجامعي ربما عند غرب ليبيا عما في شرقها وخاصة أن التركيز على تحقيق اللامركزية أو العودة للنموذج الولايات أكثر اهتمام من قبل النخب السياسية في المنطقة الغربية ولا يكاد يذكر هذا الاهتمام في غرب البلاد.

ومن جدول توزيع الإجابات عن الحرية الكاملة للإعلام والصحافة. أوضحت نتائج الإجابات على هذه القضية أن نسبة 65% من مجموع الإجابات عدّت وسائل الإعلام مهم جدا، وبنسبة 22% بمهم، وبنسبة 10% بأنها لا تدرى،

وبنسبة 3% بغير المهم،وغابت حيال إنها غير مهم جدا،مما يفسر مقدار إحساس أهمية الإعلام والمعلومات خاصة مع تطور وسائط التواصل الاجتماعي وحجم المساحة من الحرية في التعبير وأبداء الرأي ومقدرته على نقل الخبر والمعلومة بسرعة كبيرة وهو مؤشر يبشر بازدياد وفاعلية الوسيلة الإخبارية، ونقل المعلومات ومحاربة عدم الشفافية وإمكانية تبادل الآراء ووجهات النظر حيال العديد من الهموم والقضايا. ومن بيانات الجدول المتعلق بقضية الفرص المتساوية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية يتضح أن نسبة 35% يعتقد أن المسألة مهمة جدا، بينما شكلت نسبة 33% اعتبرتها قضية مهمة،وما نسبته 10% بأنها لا تدري،وبغير المهم 18%، وهى تعد نسبة كبيرة مقارنة بقضايا أخرى في الدراسة،وما نسبته 4% بغير المهم جدا،وبذلك فمشاركة المرأة لم تحوز على نسبة عالية من الاهتمام ،ربما يرجع ذلك لحالة عدم الاستقرار الأمنى، وللطبيعة الليبية المحافظة،ومما يتطلب الاهتمام بهذا الجانب بصورة كبيرة.

ومن البيانات الواردة في الجدول يتضح أن إشراك الثوار في تولي المناصب الإدارية شكلت أولوية مهمة جدا بنسبة 35%، وبنسبة 20% بأنها مهمة،وجاءت بعدم الدراية بنسبة 35%، وبنسبة 7% بغير المهم،وبنسبة 3% بغير المهم جدا.ويدل ذلك على وضعية التأرجح بين الأصوات الداعمة والمنادية واعتبارها بمهمة جدا،وحالة التردد عند بعض المبحوثين بعدم الدراية، وتحليل ذلك قد يرجع لعدم ثبات المشهد السياسي،واختلاف شخوص الثوار المتصدرين للمشهد بين فترة وأخرى وعدم وجود ثبات للحالة الثورية القيادية.

ويتضح من رأي المبحوثين في أولوية السلاح المنفلت ونزع المجموعات المسلحة وتفكيكها وإعادة اندماجها في الحياة المدنية أن نسبة 82.5% تعتقد أنها قضية مهمة جدا،ونسبة 10% بأنها ليست مهمة، ونسبة 7% ترى موقف لا أدري،قد

يعزى الإحساس بوجود السلاح يشكل تهديد وخوف وانتشار حالات الخطف والقتل،ومراكز قوى يسهم في حالة عدم الاستقرار.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن من اعتبر المصالحة الوطنية مهم جدا كانت نسبته 82.5%، بينما رأى آخرون مهم 12.5%، وبموقف لا أدرى 4.5%. مما يظهر تأييداً لها ويدلل على توافر فرصة للعمل على المصالحه بعدما غابت الإجابة عن كونها بغير المهم، أو غير المهم جدا، وعلى الرغم من غياب أي أنشطة شبابية لها إسهام في تحيق المصالحة الوطنية.

فنلاحظ من خلال إجابات المبحوثين على هذه المسألة أن نسبه 68% ترى ضرورة تطبيق العدالة الانتقالية مهم جدا، وما نسبته 13% تراها مهم،ونسبه إجابات لا أدري 10%، وإنها غير مهم 2.5% ،مما يظهر نوع من الإدراك بأهمية تلك القضية خصوصا مع الحرص تبنيها في الخطاب الاعلامى وتعزيزها بقوانين تقررها السلطة التشريعية.

ويوضح الجدول أن المبحوثين عدّوا 90% أن إعادة هيكلة الشرطة والمؤسسات الأمنية قضية مهمة جدا،ونسبة 7% مهم،و لا أدري شكل نسبة 3%. وبذلك تؤشر الإجابات بوجود خلل فى عمل مؤسسة الشرطة، وازدياد العديد من الدخلاء على هيكل المؤسسة الأمنية الشرطية التي يرتبط بها حياة المواطن،مما يتطلب ضرورة المعالجة لما له من تأثير على الأمن المجتمعي،وحالة الاستقرار وعودة الحياة الطبيعية وتعافى الاقتصاد،وقد غابت النظرة حيال أن القضية ليست غير مهم، وغير مهمة جدا من الإجابات.

وجاءت إجابات المبحوثين حول تفعيل المشاركة السياسية، أولوية نسبة مهم جدا 52.5%، ونسبة بكونها مهم 25%، واتجاه لأدري بنسبة 15%،وبغير مهم 7.5%، وهذا مؤشر فيه عدم تفاءل بشأن المشاركة السياسية ودورها بعد فبراير مما يتطلب ضرورة الاهتمام بهذه القضية والدفع لتعزيز آليات الممارسة الديمقراطية،كونها من أهم العوامل في دفع عمليات خطط التنمية وخاصة التنمية، البشرية المستدامة.

ومن البيانات الواردة في الجدول نلحظ نسبة 80% عدّوا محاربة الفساد مهم جدا،و2.5%ومهم،ولا أدري بنسبة 7.5، وبغير المهم وغير مهم جدا بنسبة 5% كلا على حده، وقد تكون هذه النتيجة تعبيرا عن عدم تقدير المبحوثين لمجهودات محاربة الفساد، وملاحقة الفاسدين وفضحهم.

وأوضحت نتائج الإجابات على استقلالية القضاء وتعزيزه أن 85% من مجموع إجابات المبحوثين ترى أنه مهم جداً،وأن نسبة مهم 7.5%، ولا أدري 7.5%، مما يظهر وجود وعى لهذه المؤسسة المهمة يستدعى ضرورة تفعيل المؤسسات القضائية بكونها أحد الأعمدة الرئيسة لقيام المجتمعات المتحضرة.

ويتضح من بيانات الجدول المتعلق بإعطاء القروض للمواطنين وللشباب ولتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مختلف المجالات إنها مهمة جدا 72.5%، وبنسبة 22.5 بأنها مهم ،وباقي الاهتمام انصرف اتجاه الموقف بعدم الدراية حيالها ،وغابت كون المسألة غير مهمة.الأمر الذي يتطلب ضرورة تأكيد هذه السياسات الاقتصادية؛لما في وجودها فكرة التوزيع العادل للثروة واستثمار المواطنين في مختلف الأنشطة.

وحول ضرورة توفير فرص الوظيفية للشباب،اتضح أهمية هذه المسألة بكونها سجلت أعلى نسبة في الدراسة حيث إن نسبة 97.5 ترى أنها مهمة جداً، وذهبت النسبة المتبقية إلى عدم الدراية،ولذا عدت من أعلى القضايا التي حازت الاهتمام البالغ عند الشباب، وقد جاء تخصص المحاسبة الذين أجابوا بمهم جداً 98.4% ويليهم قسم إدارة الأعمال بنسبة 97% وبعدهم قسم الاقتصاد 96.2% ثم العلوم السياسية 95.9% والتجارة الالكترونية 92 %، مما يعنى واضح الدلالة أهميتها مما يستدعي ضرورة العمل على وضع تصورات متفاءلة حيال مستقبل الشباب في العمل والتوظيف.

أما قضية تخصيص جزء من الدخل الوطني للأجيال القادمة،فمن بيانات الجدول السابق جاءت نسبة مهم جداً55%، وبنسبة مهم 32.5، وبعدم الدراية

7.5،وبنسبة 5% بكونها غير مهم.وهذه النتيجة والمؤشر وإن كانت غير كبيرة ولكنها تعطي دلالة بعدم وجود إحساس بضرورة تأمين مستقبل وحفظ موارد الدولة للأجيال القادمة.وإن ظهرت بعض الملاحظات حول المقترحات المناسبة لتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي،أشارت إلى ضرورة إيجاد بدائل أخرى للنفط من قبيل الاهتمام بالصناعة والسياحة.

وأشارت بيانات الجدول حول تأمين الإسكان الميسر للمواطنين، بأنه مهم جداً85%، وبنسبة 10% تعتقد أنه مهم ،وبالموقف من عدم الدراية بهذه القضية بما نسبته 5%.ويعطي المؤشر بوجود هاجس حيال السكن وصعوبة الحصول عليه.

أما بيانات الجدول حول تطوير التعليم والصحة بما يحقق النمو الاقتصادي،فحيث ترى أن 95% بمهم جدا،وأن نسبة مهم 5%،وهى القضية الوحيدة التي لم يكن فيها أي التباس أو عدم الدراية بكونها من أشد القضايا المهمة التي تستدعي الاهتمام.

وبالنظر إلى الجدول حول اعتماد المتخصصين والتكنوقراط في عمليات التنمية والإصلاح، نلحظ أن نسبة 57.5 اعتبرته بمهم جداً،وبنسبة 22.5 مهم، وبعد الدراية 17.5، وبغير المهم.5 ، وهى نتيجة قد لاتعكس الوعي والإدراك العلمي بأهمية دور المتخصصين والأكفاء في تولي المسؤوليات، أو أنّ المسؤولين الحاليين لا ينطبق عليهم هذا المعيار.

ومن خلال بيانات الجدول، يتّضح من موقف المبحوثين حول إلغاء الدعم عن السلع الأساسية إنها قضية مهمة جداً 27.5%، ومن رأى مهم بنسبة 22.5، ولا أدري 37.5%، وبغير المهم 10%، وبغير المهم جداً 2.5%. ومرد ذلك قد يرجع لعدم وجود تحسن في المستوى المعيشي، وعدم مصداقية السلطات في تنفيذ وعودها، وربما بالمحافظة على الوضع القائم لحين تلمس تغيير حقيقي وتنفيذ مسؤول للسياسات العامة بصورة كفؤه..

أما أولوية تكافؤ الفرص في تولي المناصب العامة، فمن بيانات الجدول يتّضح أنّ نسبة 35% من إجمالي المبحوثين عدّوا مهم جداً،وبنسبة 37.5 مهم،و

13المعرفي لديهم على الرغم من اختلاف التخصصات،مما جعل من الإجماع حول تحديد وأرجحية القضايا لحد كبير.وهذا التطابق بين اتجاهات الشباب وأولوياتهم في البرامج والسياسات لايسمح لنا بجدولة التباين وتحديد المواقف والاختلافات؛فقد أظهرت عمليات التحليل أنه لا توجد فروق جوهرية بين آراء المبحوثين طبقا لاختلاف تخصصاتهم العلمية؛فقد جاءت النسب من خلال الآراء قريبة لحد كبير ولم يكن هناك درجة اختلاف بين الطلاب من جهة التخصص فى اختيار قضايا وأولويات مختلفة عن مجمل الرؤى والاتجاهات.

4. العلاقة الارتباطية بين أهمية القضايا واختيار وتفضيلهن الطالبات من مجموع المبحوثين.

الأولويات كما تراها الطالبات		النسبة%				
ت	البرامج والقضايا	مهم جدا	مهم	لا أدري	غير مهم	غير مهم جدا
1	توفير الفرص الوظيفية للشباب	29.25		.75		
2	تطوير التعليم والصحة بما يحقق النمو الاقتصادي	28.5	1.5			
3	إعادة هيكلة الشرطة والمؤسسات الأمنية	27	2.25	.75		
4	استقلالية القضاء وتعزيزه	25.5	2.25	2.25		
5	تأمين الإسكان الميسر لكل مواطن	25.5	3	1.5		
6	المصالحة الوطنية	24.75	3.75	1.5		
7	نزع السلاح وضبط التشكيلات المسلحة	24.75	3	2.25		
8	محاربة الفساد	24	.75	2.25	1.5	1.5
9	دعم حقوق الإنسان وتجريم التعذيب	23.25	3	3.75		
10	زيادة المرتبات للموظفين	23.25	6.75			
11	إعطاء القروض الميسرة للمواطنين فى مختلف المجالات	21.75	6.75	1.5		
12	تطبيق العدالة الانتقالية	20.25	6	3	.75	
13	الحرية الكاملة للإعلام والصحافة	19	7	3	1	
14	تطبيق اللامركزية ودعم الإدارة المحلية	18	5	7		

15	الاعتماد على المتخصصين الأكاديمين في الإصلاح والتطوير	17.25	6.75	5.25	.75	
16	عرض الحسابات الختامية لموازنة الدولة في وسائل الإعلام	15.75	5.25	8.25		.75
17	تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين	15.75	7.5	4.5	2.25	
18	تخصيص جزء من الدخل الوطني للاجيال القادمة	12.5	13.75	2.25	1.5	
19	حق الترشح للانتخابات للمجالس المحلية	12.5	8.25	7.5	.75	.75
20	تكافؤ الفرص في المناصب الرسمية	10.5	11.25	6.75	.75	.75
21	إشراك الثوار في تولي المناصب الإدارية والسياسية	10.5	6	10.5	2.25	.75
22	الفرص المتساوية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية	10.5	9.75	3	5.25	1.5
ؤء	إلغاء الدعم عن السلع الأساسية	8.25	6.75	11.25	3	.75

جدول (4) نسبة تفضيلات الطالبات للقضايا بحسب أولويتها لديهن.

وبالنظر على الجدول السابق جاءت رؤى الطالبات متسلسلة بترتيب أولوية القضايا الملحة،وهى لا تختلف عمّا سبق الإشارة إليه من تفضيل المبحوثين في الجدول(3) ولكننا أردنا أن نعرض الجدول الخاص بنسبة المواقف عند الطالبات،وقد أظهرت النتائج بعدم وجود فروق جوهرية بين الفئات من حيث الجنس في الاختيارات مما يؤشر بوجود إحساس ومواقف واحدة، ومتفق عليها حيال مختلف البرامج والأولويات التي تستدعي من المؤسسات الرسمية الاهتمام بها وتبنيها.

6. أما عن الإجابة عن أهم المشاكل التي تتطلب معالجة سريعة. فقد أشارت الإجابات إلى أن هناك الكثير من المشاكل التي تواجه ليبيا وتهدد بعدم نجاح أي خطط،وهذه المشاكل لا يختلف عما طرحته الإستبانة حول ترتيب أهميتها ومن أهمها عودة مؤسسات الدولة.وعند البحث عن العلاقة بين النتائج من جهة الجنسين فهي لا

تختلف وأنه لا توجد علاقة ارتباطيه دالة بين مواقف وتفضيلات الجنسين واختياراتهم، وتجمع على أن أهم المشاكل الأساسية متعلقة بأمن واستقرارها الدولة ومؤسساتها.

7. أما المقترحات المناسبة لتحسين الوضع السياسي والاقتصادي. فإجابة هذا السؤال لم يكن فيها اختلاف حول أهمية فرض الأمن وإعادة سيطرة الدولة،وضبط انتشار السلاح وفوضى التشكيلات المسلحة، لما لها من عواقب بعدم تحسين الوضع السياسي والاقتصادي وكثرة حالات ابتزاز مؤسسات الدولة ومصالحها الحيوية.

نتائج الدراسة:

لقد تمت الدراسة على 23 قضية ومسألة لكل منها أهمية وضرورة فى الحياة السياسية الليبية وتحتاج إلى معالجة واهتمام،وجاء ترتيبها عشوائيا لمعرفة من لها أسبقية عند عينة الدراسة،وقد ثبت لدى الباحث أهمية هذه القضايا عند المبحوثين واتضح شبه اتفاق حيالها،ولذا لم تخرج اختيارات الشباب خارج هذه القضايا الملحة والتي اعتبرت أساسية لدى العينة المبحوثة، ولذا يمكن الخروج بالنتائج الآتية.

1. أثبتت الدراسة وكشفت رأي المبحوثين لتفضيل أهم القضايا الملحة للشأن العام ورصدت أن نسبة من أكدوا على أهمية توفير فرص وظيفية هي الأعلى في تفضيل الشباب الجامعي وانشغاله ، وتثبت بما لا يدع مجال للشك حساسية هذه المسألة وتأثيرها فى النظرة المستقبلية لحياة الشباب مابعد الجامعة
2. . وأكدت الحقيقة الأخرى التي تستلزم التأمل طويلا هى هاجس ضعف البنية التحتية للدولة الليبية،وهشاشة وضعف هياكلها الصحية والتعليمية والعجز فى توفير المتطلبات الأساسية للمواطن الليبي.
3. أن نجاح أي عملية سياسية يتطلب تحديث الأولويات في السياسة العامة وتفعيلها، وإدراك المسؤولين إلى أهمية قراءة الواقع ومتطلباته،ولاسيما فيما يتعلق بالمستهدفات مباشرة لحاجات الشباب والمواطن لكونهما أقدر على فهم أعمق للضرورات.

4. كما يجدر التأكيد على أن علاقة الشباب بالديمقراطية لا ينبغي لنا اختزالها في العمل السياسي فقط،وإنما يتطلب النظر ضمن شمولية هذه العلاقة وتداخل مكوناتها.
5. إنّ المجتمعات التي جعلت من أولويات مواطنيها أسس للتنمية والتحديث في إطار مشروع متكامل للتنمية البشرية حققت قفزات كبيرة واستقراراً مجتمعياً وتطورا اقتصادياً، وهو ماحمل توافق لدى المبحوثين حول أهمية الوضع الاقتصادي ودوره.
6. أوضحت نتائج الاستبانة،على الرغم من محدودية العينة،قدرا معتبرا من الاهتمام ومعرفة بحاجة وأولويات السياسة الليبية الحالية وفقا لنظرة الشباب الجامعي،وإدراك لقضاياه الأساسية؛ مما يتطلب من المسئولين اخذ ذلك بعين الاعتبار.
7. كشفت الدراسة عن عدم وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة بين المبحوثين من حيث الجنس في أولويات القضايا الملحة ومقدارها وأهميتها وعلى ضرورة عودة الدولة ومؤسساتها لأداء عملها.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التى توصلت إليها الدراسة وبالاعتماد على آراء المبحوثين واقتراحاتهم أمكن التوصل إلى بعض التوصيات.

- ضرورة تشجيع الشباب على المشاركة في العمل السياسي وسبر ومعرفة رؤيتهم حتى تزداد فاعلية دورهم فى متابعة الشأن العام.
- ضرورة أن يتضمن طرق التدريس ،تدريس قضايا أساسية عملية واقعية وطرحها للنقاش وكيفية إيجاد حلول منطقية وعلمية بمشاركة هذه الشريحة الشبابية.

– ضرورة الاهتمام بإلمام الشباب الجامعى، وعلى مختلف التخصصات بتقديم رؤى واسهام ومشاركة فى طرح الحلول للقضايا والبرامج والاستراتيجيات وخطط التنمية عبر ورقات بحثية تطبيقية ميدانية.

مصادر البحث ومراجعه:

1. إيناس أبو يوسف،الوعي السياسي والانتخابي لدى طلاب الجامعات،المجلة المصرية لبحوث الرأي العام (القاهرة: جامعة القاهرة،)المجلد 2، العدد1،2001).
2. أماني قنديل، المشاركة السياسية وتقويم الممارسة الحزبية، المجلة الاجتماعية القومية (القاهرة: مجلد، 29، العدد1 ، 1992).
3. أيمن عواد المشايقة" محرر"،الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت: جامعة الكويت، السنة 31، العدد 118، 2005).
4. سلامة الفائز سعد، بعض العوامل الاجتماعية المؤثرة على المشاركة السياسية للشباب الجامعي الليبي، مجلة المتكاء (بني وليد، مركز المتكأ للدراسات الإستراتيجية، العدد1،2016).
5. سعد جمعة، الشباب والمشاركة السياسية (القاهرة: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984).
6. السيد عفيفي ،دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي لمشاركة السياسية لطلاب الجامعات،بحوث في علم الاجتماع المعاصر(القاهرة: دار الفكر العربي، 1996).
7. كمال المنوفي،مقدمة في مناهج وطرق البحث السياسي(الكويت،وكالة المطبوعات ،1984).

8. رحمة انطوان، اتجاهات طلبة جامعة الكويت نحو مستقبلهم الاجتماعي والسياسي والثقافي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية (الكويت:جامعة الكويت،العدد77، 2006).
9. عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة(القاهرة : جامعة القاهرة، ط2007،2).
10. مفتاح محمد الشكري، التفكير العلمي لدى الطالب الجامعي واتجاهاته نحو التغيرات السياسية في ليبيا،مجلة العلوم الاجتماعية (المرقب: كلية الآداب والعلوم، العدد 2014،9).
11. مصطفى خشيم ومحمد زاهي المغيربي، التنشئة السياسية (بنغازي: جامعة قار يونس،ط1990،2).
12. علي محمد المحروق، التوافق وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة،مجلة الجبل (الزنتان: جامعة الجبل الغربي،العدد1 ،ديسمر 2016).
13.يوسف ضامن خطابية،معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية،المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية (عمان: العلوم الاجتماعية،المجلد 2،العدد2009،3).

ت	البرامج والقضايا	مهم جدا	مهم	لا أدرى	غيرمهم	غير مهم جدا
1	تطبيق اللامركزية ودعم الإدارة المحلية					
2	الحرية الكاملة للإعلام والصحافة					
3	الفرص المتساوية لمشاركة المرأة فى الحياة السياسية					

4	إشراك الثوار فى تولى المناصب الإدارية والسياسية					
5	نزع السلاح وضبط التشكيلات المسلحة					
6	المصالحة الوطنية					
7	تطبيق العدالة الانتقالية					
8	إعادة هيكلة الشرطة والمؤسسات الأمنية					
9	*تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين*					
10	محاربة الفساد					
11	استقلالية القضاء وتعزيزه					
12	إعطاء القروض الميسرة للمواطنين فى مختلف المجالات					
13	توفير الفرص الوظيفية للشباب					
14	تخصيص جزء من الدخل الوطنى للاجيال القادمة					
15	تأمين الاسكان الميسر لكل مواطن					
16	تطوير التعليم والصحة بمايحقق النمو الاقتصادى					
17	الاعتماد على المتخصصين الاكاديمين فى الاصلاح والتطوير					
18	إلغاء الدعم عن السلع الاساسية					
19	تكافؤ الفرص فى المناصب					

	الرسمية					
20	حق الترشح للانتخابات للمجالس المحلية					
21	عرض الحسابات الختامية لموازنة الدولة فى وسائل الإعلام					
22	دعم حقوق الانسان وتجريم التعذيب					
23	زيادة المرتبات للمواظفين					

الرجاء وضع × أمام الإجابة المناسبة

أهمية البرامج الإصلاحية كما يراه

الجنس: ذكر: أنثى: العمر: التخصص الدراسي هل تنتمي إلى حزب سياسي: نعم: لا:

ا الشباب الجامعي

2 .ماهى أهم المشاكل التي تتطلب معالجة سريعة من وجهة نظرك:

3.ماهى المقترحات المناسبة لتحسين الوضع السياسي والاقتصادي فى ليبيا: